

والشيخ عبد العزيز الدين في اضرابهم بليلان الشيخ ابا محمد صنف كتابه المستحق  
ما يحيط الذي تقدم انه لم يقمده بمذهب كما هو ذلك الشيخ عبد العزيز الدين  
صنف كتابه في الامور الشرعية في المسائل التي فيها على المذاهب الاخرى  
فلا يلا اطلاع على مستند الا لا يترجمه كان يسوع له ان يفتي على ما به  
كله وسجل انما لا يرا على انهم كانوا يفتون على المذاهب من باب الامانة في التسليم  
من غير ان يفتوا بحكم مستند او صاحبها في امة اوك القوله بعد جبر على ما  
وكذلك القول من احكاما وغوما فعليه انما محتمل انما احكام لا اطلاع  
على الصفة لذلك القولين الشرعية المطهرة كما اتصل بقوله امامه على حد سواء  
كالامام زفر والي يوسف والشهاب والعامر والنووي والرافعي والطحاوي  
وغنيم بن ابي اسحاق بن محمد بن ابي اسحاق وغيرهم في الامام لم يطلع على  
اوله امامه وانما اني لا اعتصم به صحة قوله ذلك الامام الا في فعل الامر صلوا  
ان كل مقدر اطلع على غير الشرعية المطهرة لا يفتون بالفتوى من باب واحد لا يفتي  
اصلا لقوله الامام كلما صحصها ووضعتها فيين الشرعية الكبرى وان اظهر  
التقدم من باب واحد فانما ذلك لكونه من اهل تلك المرتبة التي تقدمها من حيث  
او تقدمه وربما لانه المذاهب الاخرى في الدين بها التفرقة في طاعة الله تعالى من  
باب القطع في قوله تعالى في نطق خبره في قوله ما ذكرناه اشار الغمام  
الاعظم ابو حنيفة رضي الله عنه بقوله ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم با يرفع  
وامر على الناس والدين وما جاء عن اصحابه بخبرنا وما جاء عن غيرهم ثم رجال  
وتخبرنا لا يفتي في ذلك اشار الى ان المصنف ان يخبرنا من المذاهب امة ما من غير  
وجوب ذلك عليه اذا كان من اهل ذلك المقام وكان سيدي على الخواص رحمه الله  
اذا ما له انما يفتي في التقدم بعد من الان يفتي بوجوه اهل ولا يقول له يجب  
عليك التقدم بعد ما وصفت لم يصل الى اليهودية الشرعية الاولى خوفا من الوقوع  
في الضلال وعليه على الناس اليوم فان وصل الى اليهودية الشرعية الاولى فليفتي  
لا يجر عليه التقدم بعد ذلك تولى انما كجم بعد امة المحمدين فيما ليس  
مذاهب فيهما من يفتي ويرجع الارجعة له حفيد الى ربيع الحسين في السنة  
لشرطها وكان سيدي على الخواص رحمه الله يقول انما ما تولى من قول العلماء  
الا وهو مستند الى اصل اصول الشرعية بل ناسل لانه ذلك القول اما ان يكون

واجبا

واجبا الى اية واحد ثلثا او ثلثا ربعا على اصل صحيح لكن في قوله ما خرد من  
صريح الاقوال والاشياء او الاثار من زمانا ما خرد من الماخوذ من الماخوذ من الماخوذ  
ما به توييد ومنها ما هو اقرب ومنها ما هو بعيد ومنها ما هو اشد ومنها ما هو اقل  
لانها مقدسة من شئ عا نورها وما قولنا فرغ من غير اصلها كما هو متعارف في  
الخطبة وانما الكلام على ابي عبد عن الشرعية صنفه في قوله بالظن ان يورثه من  
من غير الشرعية الا لاول من توييدها **ومحرف** سيدي على الخواص رحمه الله يفتي  
انما كل من يفتي من اهل العلم والادب في غير الشرعية الا في ما فرغ منها في مسائل الادب  
واستحقاق اليهود ما فرغ منها ويؤثر في ذلك الخبر الا في ما فرغ منها في مسائل الادب  
وتقدم من غير رسول الله صلى الله عليه وسلم المعصوم في قوله في مسائل الادب في فصل  
الاشياء المحسوسة انما الله تعالى من شئ له في الشرع الا في المسائل الفساده وغير ذلك  
والجهد لله في العالمين **فصل** في بيان احوال المذاهب اربعة العلم الا ان  
يصدر واعتقاد في ان كل مجتهد مصيب ما دام من تحت خطية واحدة لانها صحت  
لدينا وشبهها كما ان لا يفتي في انقطاع الله تعالى ذلك ما دام في مجال التمسك  
لانما فانه محجوب بانما من يهود العيون الا في قوله فيهما امامه لا انما ابد  
بل امره بالسلوك على نبي شريف عا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
الوصول الى النبي السب فاذ بلغ النهاية وشهدت امة العلم كلما شارة الى كيد العيون  
وجبرها وهما كما سياتي في بيان في الاشارة المحسوسة هناك في قوله في قوله في قوله  
كما مر في الفصل قبله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
لك من غير من التقدم من باب واحد بل لو انك تفتي في ذلك لا يجادل من لا يريه  
ان يقول المصنف واحد في غير الامر والعلامة من غيري انا وحدي والاشياء محجوب لا يفتي  
في قلبه في ذلك في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
لا علم يفتي في ان المصنف من الشرعية فيما اخذ به امامه سواء كان حقيقيا او مستقرا  
**والحق** ان الشرعية حقا في علم من يفتي في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
لا يصح كما سياتي في بيان في فصل الجمع بين الاحاد وتسلط الله تعالى في كتابه انما يقول العيون  
وغيره كما حافظ الزبيدي في حقه اذ له المذاهب في كتابه والنص في قوله في قوله في قوله في قوله  
بكرة الرواية او صحة السند وعند الدر المنثور ان كان صحيحا فاما حديثه من باب اصح  
سندا واكثر رواة وما قاله ذلك الحنفية من غير تضعيف ليل الخالف واذا خاضه